

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة

إن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية، مما يترتب عليها تزايد انتقال رؤوس الأموال بين الدول والتوسع في حجم الشركات المتعددة الجنسيات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات، حيث أدت كل هذه التغيرات والتفاعلات الاقتصادية الجديدة للمنافسة الشرسة بين الشركات، ولقدر كبير من التذبذبات الرأس مالية، مما نتج عنه سوء الإدارة وانتشار الفساد نتيجة للممارسات الخاطئة، وبذلك أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance "من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002م .

ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد المحاسبي و الإداري بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلي دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم علي صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة. يضاف إلي ذلك وكما أشار البعض بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة .وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلي عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة. وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقار الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقار الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقار الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية. وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية و تميزها وجودتها. نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري Cadbury Committee² والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992 في المملكة المتحدة،

¹ - تجدر الإشارة أن مصطلح حوكمة الشركات قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة وقد أستحسنه عدد من مخصصي اللغة العربية ومنهم المسئولين عن مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999م، وتقرير فينو الثاني بفرنسا Veno Report II، وكذلك لجنة Committee Blue Ribbon في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999م، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002م وبشكل عام يمكن أن يعرف مصطلح حوكمة الشركات بأنه الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة الشركة، عامة كانت أو خاصة لضمان حقوق أصحاب المصالح¹. كما يمكن القول بأنها مجموعة الآليات والإجراءات و القوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية، فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل². في ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث محل الدراسة.

المشكلة البحثية

تعاني أسواق المال من أزمة الثقة و الشفافية، ربما هذا يعود إلي تطبيق الالتزام بالمعايير المحاسبية وهذا يؤدي إلي تقديم معلومات محاسبية يصعب الاعتماد عليها وبالتالي قرارات استثمارية خاطئة أو علي اقل تقدير لا تحقق أهداف الاستثمارات في السوق المالية وبالتالي سبب الانهيارات والأزمات المالية ربما يعود لعدم الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة . حيث هذا البحث يتناول دور الحوكمة في أسواق المال وإمكانية تقديمها لإطار يساعد في تحسين كفاءة السوق .

أهمية الدراسة

ترجع أهمية البحث إلي التأكيد علي أهمية تبني و تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية العربية ومنطقة الشرق الأوسط والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي سوف تنعكس على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح و حركة سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة فيها، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ذلك .

لذلك كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والفعال، والذي به حازت علي اهتمام مختلف الكتاب والباحثين وأصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة في المجالات المختلفة والكتابة عن أبعادها المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية وغيرها، وعند النظر إلي حوكمة الشركات "Corporate Governance" من جانب بعدها المحاسبي سواء تمثل ذلك

²-Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co. Ltd. , 1992, p. 30.

¹ - مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مركز تابع لغرفة التجارة الأمريكية لا يهدف للربح.
² - عيد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ""مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة ""، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006-2007، ص 17.

في النظر إليها من خلال علاقتها بالمعيار المحاسبي الإفصاح والشفافية Disclosure & Transparency أو علاقتها بالمراجعة Auditing " أو لجان المراجعة Auditing Committees" أو النظر إليها من خلال انعكاساتها وتأثيرها علي أسواق المال, أو غير ذلك , فإن كل هذا يتبلور من وجهة نظر الباحث في العلاقة التي توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمحاسبة والمراجعة, وتأثيرها علي جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها وجودة التقارير المالية و أثر ذلك علي سوق الأوراق المالية سواء من حيث تنشيط حركة التعامل أو التأثير علي أسعار الأسهم أو غير ذلك . وأن قوة هذه العلاقة هو نجاح لحوكمة الشركات في القضاء علي المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية وأسواق المال لتحقيق مصالح الفئات المختلفة .

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى التعرف على دور كل من:

1. المحاسبة والمراجعة كأبعاد ودعائم أساسية للحوكمة .
2. الاستفادة من إيجابيات مزايا وخصائص حوكمة الشركات في إعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية , من خلال زيادة جودة المعلومات المحاسبية, والتقارير المالية, و انعكاس وتأثير ذلك علي حركة سوق الأوراق المالية, والمستثمرين الحاليين والمرتقبين, وأصحاب المصالح , لذا يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة لاستخلاص النتائج, ومحاولة الوقوف علي بعض التوصيات والمقترحات التي قد يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي لقطاع الأعمال, وزيادة الوعي بالمفاهيم الحديثة لحوكمة الشركات .

فرضيات الدراسة

- تحقيقاً لأهداف البحث وأهميته, وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة تم صياغة فروض البحث في الآتي:
- في حوكمة الشركات تتحقق جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لمجموعة من المبادئ و المعايير التي تحكم إعداد هذه المعلومات .
 - يوجد ارتباط بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية نتيجة لجودة المعلومات المحاسبية .
 - يوجد ارتباط بين تطبيق الحوكمة في الشركات وأسعار أسهمها وحركة تداولها في سوق الأوراق المالية.

منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ومعرفة مدى تأثير ذلك على سوق الأوراق المالية كمعالجة لمشكلة البحث, فإن الباحث سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
 2. المنهج التاريخي: وذلك بهدف المقارنة بين إسهامات الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع البحث للوقوف على النتائج التي توصلت إليها وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث.
 3. المنهج الاستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للحوكمة وبعدها المحاسبي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والتقارير المالية وكيفية تأثيرهما علي سوق الأوراق المالية.
 4. المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.
- حدود الدراسة**

هذه الدراسة تطبق في المملكة العربية السعودية ، و لن تتناول الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والقانونية لحوكمة الشركات ،لأنها تخرج عن هدف البحث، كما أنها لا تتطرق إلى دور حوكمة الشركات في إدارة الأرباح إلا بالقدر الذي يخدم هذا البحث.

هيكل البحث

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل، وتتضمن تلخيص عام واختيار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير تقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: مفهوم وأهداف المحاسبة المالية في الشركات:
تم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين، هما المبحث الأول: المفهوم والأهداف والمبادئ العامة لمحاسبة الشركات والذي اهتممنا فيه بتحديد مختلف مفاهيم وأهداف ومبادئ محاسبة الشركات بمختلف أنواعها، وتناولنا في المبحث الثاني : تطبيقات معايير جودة المعلومات على محاسبة الشركات وخاصة الشركات المساهمة وتوافقه مع مبادئ الحوكمة .

الفصل الثاني: مفهوم وأهداف ومعايير ومبادئ حوكمة الشركات:
تناولنا عموميات حول الحوكمة وقسمنا هذا الفصل إلي مبحثين يتناول المبحث الأول:المفهوم والأهداف والخصائص والمميزات لحوكمة الشركات ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلي الإطار المؤسسي ومبادئ ومعايير حوكمة الشركات والمحددات العامة للحوكمة .

الفصل الثالث: البعد المحاسبي لتطبيق الحوكمة في الشركات
خصصنا هذا الفصل أساسا لدراسة مختلف الأدوار التي تقوم بها المحاسبة و المراجعة في حوكمة الشركات . ومن خلاله حاولنا تبين البعد المحاسبي في حوكمة الشركات، وقمنا بتقسيمه إلي مبحثين فالمبحث الأول يتناول دور الرقابة والمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات. و المبحث الثاني الذي يتناول دور جودة التقارير المالية والمراجع الخارجي في حوكمة الشركات. وتم شرح دورهما في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات ، وكذا دورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة الشركات.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية:

يعتبر هذا الفصل كمحاولة منا لدراسة وتحليل العينة وشرحها والمكونة من المستثمرين، المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي، آراء أهل الاختصاص من المهنيين من مكاتب المحاسبة القانونية والمحاسبين، ومدراء أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة والأكاديميين من أساتذة المحاسبة والمراجعة ومن خلاله يتم الإجابة على فرضية الدراسة الميدانية. وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

ثانياً : الدراسات السابقة :

علي تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها سواء المحاسبية أو الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، فإن الباحث سوف يركز هنا فقط على بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة والمراجعة وأثر ذلك علي سوق الأوراق المالية، وذلك كما يلي :-

(1) دراسة د. يوسف الجربوع عام 2007م¹

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، تم تصميم إستبانتين بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وزعت على الشركات المساهمة العامة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بلغ عددها 64 استبانة، وبلغت الردود 48 استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة إرجاع قدرها 75 % وقد تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم الشركات المساهمة بعمل مقارنة لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال، وضرورة دعم الإدارة العليا بالشركات المساهمة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة، وضرورة استخدام الشركات المساهمة الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات للمساعدة في حفظ وخرن تلك البيانات ولتوفير الدقة والسرعة في إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرارات في تلك الشركات.

(2) دراسة عوض سلامة الرحيلي بعنوان لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة المملكة العربية السعودية عام 2006.²

¹ - مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 507 - ص 555 يونيو 2007

² - عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية. مجلة المحاسبة جامعة الملك عبد العزيز 2006.

وقد بينت الدراسة أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة المنظمات، ويهدف إلى حماية حقوق حاملي الأسهم، والمساواة بينهم، وتحقيق العدالة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعاً، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم وحقوقهم ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات جادة للتعريف بهذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

(3) دراسة Anup Agrawal and Sahiba Chadha عام 2004م¹

تناولت الدراسة دور كل من حوكمة الشركات والفضائح المحاسبية في ضوء إدارة الربحية وقد تم أخذ عينة من 159 شركة عامة في الولايات المتحدة حققت أرباح عام 2000 و 2001 على التوالي وكذلك 159 شركة لم تحقق أرباح متوالية عام 2000 و 2001 لتصبح العينة مكونة من 318 شركة وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين تطبيق آليات وخصائص الحوكمة واحتمال تحقيق الشركات أرباحاً لسنوات متتالية. وأن احتمال تحقيق تكرار الأرباح لسنوات متتالية أكبر في الشركات التي تطبق الحوكمة وتدار بواسطة مديري تنفيذيين ذوي خلفية مالية ومحاسبية عالية. هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية، كبيرة الحجم، ومواصفات قوية بديلة.

(4) دراسة عبد الناصر درويش عام 2003م²

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على البورصات وتحسين أداء الشركات.

(5) دراسة أحمد عادل عبد الرحمن، 2003م³

فيما يتعلق بإمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في البيئة المصرية، فقد استهدفت هذه الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد أتبعته الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فقد تم استقراء وتصنيف الدراسات في مجال المحاسبة والمراجعة التي تتعلق بحوكمة الشركات ومعرفة كيفية التطبيق، كما أتبعته

¹- Anup Agrawal and Sahiba Chadha - Corporate Governance and Accounting Scandals College of Business, University of Alabama.Sep2004

² - د. عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد الثاني، يوليو 2003 م، ص 419- 0467

³- د.أحمد عادل عبد الرحمن، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.

دراسة المنهج الاستنباطي لمعرفة مدى إمكانية تطبيق أسلوب حوكمة الشركات في الشركات المصرية ومعرفة العقبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب. وقد اختبرت الدراسة فرضين، الفرض الأول أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تفعيل عملية الرقابة والإشراف والمتابعة في الشركات المساهمة، كما يساعد على تحسين الأداء بهذه الشركات، والفرض الثاني يتمثل في أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه، من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

(6) دراسة Good and Seow عام 2002م¹

تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية و دور المديرين والمراجعين في ذلك، بالتطبيق علي الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة و في تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلي أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

(7) دراسة Cohen, et al عام 2002م

تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، حيث حاولت الإجابة على الأسئلة التالية : ما هي جوانب حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات؟. كيف تؤثر حوكمة الشركات على قرارات مراقبي الحسابات بشأن تخطيط عمل المراجعة وأدائها؟. كيف يختلف دور وأهمية حوكمة الشركات عبر تعاقدات المراجعة المختلفة وحالات العمل المختلفة؟. مدى أهمية وكفاءة لجنة المراجعة مقارنة بآليات الحوكمة الأخرى في الارتباط بعملية المراجعة؟.وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من 36 مراقب للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، وشملت العينة 11 مراقب حسابات، و 12 مدير مراجعة، 13 شريك مراجعة. وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي: أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات على الترتيب هي: الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة. أن مراقبي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص . اختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات مع العميل واختلاف حالته ذي مخاطر مرتفعة سواء كان عميلاً دولياً أو محلياً، "وسواء" كان خاصاً أم عاماً، "مع الأخذ في الاعتبار اختلاف صناعة العميل، ووجود نظام للعمل .نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، بجانب

¹-Good & Seow "Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and -Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002 , PP. 195 – 221

عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي حل خلافات مراقب الحسابات مع الإدارة، كما تؤكد النتائج على تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابة الداخلية، إلى مراجعة حوكمة الشركات، وأن حوكمة الشركات تلعب دوراً قوياً في حالات الغش، وكذلك عند تقديم خدمات الضرائب وخدمات التأكيد الأخرى، نظراً لاعتماد هذه الخدمات على تأكيدات الإدارة، بينما تكون الحوكمة أقل أهمية بالنسبة للخدمات الاستشارية.

(8) دراسة Francis, et al عام 2001 م¹

تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال .

(9) دراسة Bryan Stephen عام 1997 م²

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية SEC على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، حيث تحلل هذه الدراسة المتغيرات المحاسبية الإلزامية الواجب الإفصاح عنها، مثل الأسعار والإيرادات والتكاليف والسيولة المستقبلية والإنفاق الرأسمالي والعمليات المستقبلية، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 250 شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 1990، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد تساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الأجل.

(10) دراسة Kwaku Opong عام 1995 م³

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت التقارير المالية الفترية المتاحة للمستثمرين تحتوي على معلومات تؤثر على أسعار الأسهم، فالدراسة تفترض أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 100 شركة من الشركات الصناعية والتجارية المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية وقد استخدمت الدراسة

¹- Francis , Jere R.,& et al., (2001)The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World , Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics , Vol.7 , June , 2003 ,PP 30-48 .

²-Stephen Bryan, "Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis", Accounting Review, (April 1997), PP: 285-301.

³-K, Kwaku Opong, "The Information Content of interim financial reports" UK. evidence", Journal Of Business Finance & Accounting, (March 1995), PP. 269-279.

نموذج السوق Market Model في السنوات من 1983 إلى 1987 وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية الفترية Interim Financial Report وما تحتويها من معلومات محاسبية تؤثر على أسعار الأوراق المالية في يوم إصدار التقارير، مما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

(11) دراسة Ball and Brown¹ عام 1968م

تعتبر دراسة Ball and Brown البداية الحقيقية لاهتمام المحاسبين والباحثين بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية. ولقد تعددت الدراسات منذ ذلك الحين وحتى بداية التسعينات حول البحث عن أهم العوامل المؤثرة والتي تساهم في تحديد أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية. وتبحث هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الأرباح المتوقعة وأسعار الأسهم للشركات المساهمة المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية. وقد قامت الدراسة باختبار أهمية الأرباح المنشورة في التأثير على أسعار الأوراق المالية. وركزت على اختبار فرض أن الأرباح المنشورة تكون مفيدة إذا رافق إصدار التقارير والقوائم السنوية تغيرات في سعر الورقة المالية. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 261 شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية خلال الفترة من 1957 إلى 1965، ومن نتائج الدراسة أن المعلومات المالية المتفائلة عن الأرباح قد تؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركة، في حين أن المعلومات المالية الغير متفائلة تؤدي إلى تأثير سلبي على القيمة السوقية للأسهم، كما أن المعلومات التي تتطلبها البورصة من الشركات التي تتداول أسهمها لديها لها جدوى اقتصادية في عملية تسعير أسهم تلك الشركات.

(12) دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية A.A.A² عام 1966م

نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية ودورها الفعال في اتخاذ القرارات المختلفة وخاصة القرارات الاستثمارية، فقد اهتمت هذه الجمعية في أول دراسة قامت بها وهي ASOBAT بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، والتي تمثلت في الملائمة، و القابلية للتحقق، و التحرر من التحيز والقابلية للقياس الكمي.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة حيث يشير إلى الملاحظات التالية:

مع تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة لمعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تمثل جوهر البعد المحاسبي لحوكمة الشركات . وأن معظمها تناولت الإفصاح وعلاقته بالحكومة وأثره على المعلومات المحاسبية حيث ركزت فقط على عدالة الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك، والتوقيت الزمني المناسب في عرض المعلومات، والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب

¹ -R. Ball and P. Brown, "An Empirical Evaluation of Accounting Income", Journal of Accounting Research, (Autumn, 1968). Pp. 159-178.

² - American Accounting Association , A statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT) , 1966 ,P. 60

الإفصاح المالي الرقمي، وتؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير علي حركة سوق الأوراق المالية. وبخصوص الدراسات التي تناولت دور المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة، وأكدت الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي جودة التقارير المالية الناتجة عنها. إضافة للاهتمام بتطبيق خصائص المعلومات المحاسبية وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية والذي ينعكس بشكل إيجابي على إسهام اتخاذ المستثمرين الحاليين والمتوقعين لقرارات الاستثمار في أسهم هذه الوحدات، والذي بدوره يؤدي لتنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهدافها بالإضافة لتنمية الاقتصاد القومي، وأهداف أصحاب المصالح بها بصفة خاصة. كذلك من النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسات السابقة هي حقيقة أن الشركات التي تطبق الحوكمة وتهتم بها وتدار بواسطة مديرين تنفيذيين ذوي خلفية مالية ومحاسبية جيدة اقرب في الاستمرار في تحقيق الأرباح على أعوم كثيرة سواء متتالية أو متباعدة. وأخيراً وليس آخراً فيمكن القول بان تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المالية والمحاسبية ومنح المكافآت، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام معايير المحاسبية والمراجعة المتعارف عليها .